

## حلول جزئية للمحروقات في انتظار الرد العراقي هل تُبرم عقود تأهيل المصافي وإدارتها بـ"التراضي"؟

موريس متى

يترقب لبنان الرد العراقي الرسمي على طلب تزويده النفط الخام ضمن شروط وآلية ميسرة، في خطوة قد يساهم نجاحها في تأجيل موعد بدء رفع الدعم عن المحروقات وإبعاد شبح زيادة ساعات التقنين الكهربائي، فيما الغموض يلف مصير عقود استيراد الوقود لمصلحة "مؤسسة كهرياء لبنان" بعد تأكيد شركة "سوناطراك" الجزائرية مطلع حزيران الفائت عدم رغبتها في تجديد العقد الذي ينتهي في 31 الجاري، وعدم إبرام أي عقود جديدة مع أي شركة لهذه الغاية.

تتجه الانظار الى "كهرياء لبنان" ومعاملها، قبل أقل من 20 يومياً من موعد انتهاء العقد الموقع بين وزارة الطاقة والمياه وشركة "سوناطراك" لاستيراد مادتي الفيول والغاز اويل لمصلحة معامل المؤسسة. لا حلول مؤكدة تلوح في الافق، وكل الاحتمالات مفتوحة وعلى رأسها زيادة ساعات التقنين، فيما تتجه الانظار الى الآليات المطروحة لكيفية تأمين المشتقات النفطية، علماً أن العقود الموقعة مع شركة "سوناطراك" تُلزمها بالاستمرار في تأمين حد أدنى من المحروقات يساهم في استمرار عمل المعامل، حتى بعد انتهاء العقد والى حين تأمين البديل لزوم استمرارية المرفق.

العودة الى الاجتماعات الاخيرة التي خصصت للبحث في تعديل آلية الدعم، وتحديد ما يتعلق بدعم المحروقات والفيول، طُرحت أفكار عدة لخفض فاتورة دعم المحروقات، منها ما يشير الى خفض نسبة الدعم الى 70% أو اقل، واقترح مصرف لبنان إصدار بطاقة تمويلية للبنانيين حصراً لشراء المحروقات، كل بحسب رقم لوحة سيارته المسجلة باسمه وعدد احصنتها. هذا الإقتراح لم يتبلور بعد، وقد يساهم بحسب واضعيه في وضع حد لتهريب البنزين والمازوت إلى سوريا. ومن الاقتراحات أيضاً خفض ساعات التغذية الكهربائية ما يساهم، بحسب من طرح هذا الاقتراح، في توفير حتى 200 مليون دولار في حال زيادة ساعات التقنين ساعتين يومياً. أما الآلية التي تراهن الحكومة ووزارة الطاقة عليها حالياً فهي نجاح المساعي الهادفة الى تأمين النفط الخام مباشرة من العراق بشروط ميسرة.

بالفعل، ينتظر وزير الطاقة والمياه في حكومة تصريف الاعمال ريمون غجر رداً رسمياً من الحكومة العراقية على كتاب أرسلته وزارة الطاقة تطلب فيه إمكان منح لبنان بعض التسهيلات لناحية استيراد النفط الخام بشروط ميسرة. وبحسب المعلومات، ان العرض الذي يسعى اليه لبنان هو الحصول على كميات من النفط الخام بسعر يقارب دولارين للبرميل على ان يسدد ثمنه بعد فترة سماح تراوح ما بين عام الى عامين، ليتم التعاقد مع إحدى شركات التكرير العالمية لتكرير النفط الخام العراقي، ما يساهم في تحويله الى مشتقات نفطية، ضمن آلية تؤكد مصادر وزارة الطاقة أنها أقل كلفة من استيراد المشتقات النفطية مباشرة، ما يخفف حكماً كلفة الدعم التي يتم تسديدها من احتياطي مصرف لبنان. الجواب الرسمي العراقي سيصل الى وزارة الطاقة هذا الاسبوع من دون معرفة، حتى الآن، ما هي آلية الدفع التي سَتُعتمد بعد انتهاء فترة السماح، وكيف ستجري عملية تكرير النفط الذي ستؤمّنه شركة تسويق النفط العراقية "سومو" وهي الجهة الرسمية الوحيدة المخولة بموجب القوانين العراقية السارية بإبرام عقود تصدير النفط الخام وكذلك عقود تصدير واستيراد المشتقات النفطية. وبحسب الارقام، يحتاج لبنان ما بين 1,8 مليون طن الى مليوني طن من الفيول فئة grade A و B grade لتشغيل معامل كهرياء، اضافة الى نحو مليون طن من المازوت، اي ما يعادل 21 مليون برميل من الفيول والمازوت سنوياً. وفي حال نجحت المساعي ووافق العراق على إمداد لبنان بكميات من النفط الخام، يكون على الجانب اللبناني مسؤولية إيجاد الآليات المناسبة لتكرير هذا النفط بعد حلحلة مسألة تغطية تكاليف شحنه الى لبنان. وهنا يعود ملف إهمال الدولة اللبنانية لتأهيل مصافي تكرير النفط في طرابلس والزهراني بعدما توقفت عن العمل إبان الحرب، وانتقال لبنان الى استيراد النفط بواسطة البواخر. فلبنان كان يستورد النفط ويخزنه منذ ثلاثينات القرن الماضي، وتطورت عملية الاستيراد عبر مدّ خط أنابيب من العراق في العام 1935 وصولاً الى مصفاة طرابلس، وحتى العام 1949 حين بدأت السعودية ضخ النفط عبر خط أنابيب في مصفاة الزهراني.

العملية معقدة جداً، في ظل غياب هيكلية في لبنان مجهزة وقادرة على ادارة ملف كهذا، فيما تشير المعلومات الى ان الشركة الخاصة التي قد يتم التعاقد معها لتكرير النفط هي شركة "فيتول"، ولكن كيف؟ هل بعد إنجاز دفتر شروط ومناقصة وفضّ للعروض؟ علماً انه في الواقع لا بد من الدعوة الى مناقصة لكل الشركات الخاصة وفق دفتر شروط واضح لإتمام هذا النوع من التعاقد. وفي هذا السياق، غرد النائب ياسين جابر على "تويتر" كاتباً: "نُبشّرنا نشرات الأخبار بالعمّة في نهاية الشهر، ومع اننا سمعنا ان هناك خطة لشراء النفط الخام من العراق، ونُميّ البنا ان العراق على استعداد للاستجابة لما يطلبه لبنان، لكن للأسف لم نلمس اي جدية من جانبنا في التفاوض مع العراق. تضييع الوقت هو لنصل الى خيار العمّة او الى صفقة جديدة".

تطرح المديرية التنفيذية للمبادرة اللبنانية للنفط والغاز ديانا القيسي تساؤلات عدة بالنسبة الى احتمال استيراد النفط الخام من العراق مع وضعها سلسلة ملاحظات. وتقول: "في تموز الفائت، أعلن وزير الطاقة أن الوزارة بصدد إعداد دفتر شروط لاستيراد النفط من بلدان مصدرة للنفط مثل العراق. هذا يعني أنه كنا بصدد إجراء مناقصة. فأين أصبح دفتر الشروط وأين أصبحت المناقصة؟ وفي حال قرر لبنان استيراد النفط العراقي، فهذا يعني أن علينا تكريره ليصبح صالحاً للإستعمال"، لتطرح تساؤلات حول الشركات التي ستؤول إليها هذه المهمة بعد استدراج عروض إنطلاقاً من دفتر شروط. وتؤكد قيسي ان "شركة سوناطراك ليست بصدد تجديد عقدها مع لبنان، وهذا الامر أعلنه قبل 7 أشهر، فلماذا التأخير لاستدراج عروض جديدة؟". وتشدّد على "ضرورة ان يمارس مجلس النواب سلطته الرقابية لناحية ما يحاك من عقود في الكواليس". وتعود القيسي الى "الهبّات العراقية الاخيرة والتي تمثّلت بحصول لبنان على 1.8 مليون ليتر من الغاز اويل، تبين بحسب وزارة الطاقة انها غير مطابقة للمواصفات وغير صالحة للإستعمال في معامل كهرياء، فمن باب الشفافية وحرصاً على اتخاذ أقصى معايير الشفافية في التعاطي مع الهبّات، كان يجدر بالوزارة نشر التقرير المخبري الذي يفصّل هذا الاستنتاج ويدعمه".